

حدود فعالية الوساطة الجزائرية في تسوية وحل النزاعات البيندولالية في أفريقيا النّزاع الإثيوبي-الإرتري (2000/1995م) نموذجاً

Algerian Intermediary diplomacy effectiveness limitations in settling inter- states conflicts in Africa

Ethiopia and Eretria conflict(1995- 2000)

بن ضيف الله بلقاسم

باحث دكتوراه

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

البريد الإلكتروني : belka_is@hotmail.com

الملخص:

تتمثل الفكرة المركزية التي يتمحور حولها موضوع هذه الدراسة؛ في بحث، تحليل، ومناقشة حدود فعالية الوساطة الدولية التي قادتها الجزائر بين سنتي 1999 و 2000م في حلّ النزاع الذي نشب -بمنطقة القرن الأفريقي- بين كل من "إثيوبيا" و"إرتريا"، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1995 و 2000م. وتأتي أهمية الحديث عن فعالية الوساطة الجزائرية في هذا النزاع، أعقاب التطورات "السلبية" التي عرفتھا القضية ابتداء من تاريخ رفض "إثيوبيا" الالتزام بالقرار الذي أصدرته "لجنة ترسيم الحدود التي أنشأتها هيئة الأمم المتحدة في 15 أبريل 2003م للفصل فيه؛ رغم الموافقة العلنية والمطلقة التي أبدتها "إرتريا" لمضمون القرار. لتطورت الأوضاع بين الطرفين، إلى أن بلغ الأمر في نهاية المطاف إقدام "إثيوبيا" على شنّ هجوم عسكري على إرتريا لضم الأقاليم الجغرافية محل النزاع، في 15 مارس 2012م.

كما أن التطرق لتقييم فعالية الدور الجزائري في تسوية هذا النزاع -مع التطورات السلبية التي عرفها- في هذه الفترة بالتّحديد، من شأنه أن يفيد الجزائر في استخلاص الدروس وتفاذي تكرار نفس السيناريو والأخطاء مع الوساطة الدولية التي تقودها بين فرقاء الأزمة السياسية-الأمنية التي تعرفها مالي منذ 2012م؛ نظراً للمكانة التي تحتلها "مالي" في معادلة بناء والحفاظ على الأمن الجزائري، بمختلف أبعاده (السياسي، الاقتصادي، الثقافي... الخ) ومستوياته (الفردية، المجتمعية، الوطنية).

الكلمات المفتاحية: النزاع، الوساطة، السياسة الخارجية الجزائرية، النزاع الإثيوبي-الإرتري، الدور في العلاقات الدولية.

Abstract :

This paper is trying to deal, analyze and discuss intermediary diplomacy effectiveness limitations lead by Algeria during 1999- 2000 in solving the conflict between Ethiopia and Eretria during 1995- 2000. This topic is of a great importance subsequent to the negative developments the case has known when Ethiopians refused to commit with the resolution already issued by the United Nations Commission for Settling borders in April, 2003. Despite of the initial ok given by Ethiopia concerning the content of the resolution, the situation gone worse between the two countries, especially when Ethiopia raided against Eretria for getting the geographical regions under conflict in March15, 2012.

Dealing with the effectiveness of the Algerian role in resolving conflicts in cases having bad developments, especially in this period, is no doubt a good lesson to learn for Algeria in avoiding repeating the same scenario and committing the same mistakes in the initiative lead by Algeria in Mali since 2012 regarding the place Mali has got in maintaining construction equation of preserving the Algerian security with its different dimensions(political, economic, cultural), and levels(individual, societal and national).

Key words: Algeria, intermediately diplomacy, effectiveness, conflict, Ethiopia, Eretria, Mali, Algerian security.

مقدمة:

تُعتبر أفريقيا، إحدى أبرز قارات العالم التي لقيت اهتماماً واسعاً بالدراسة والبحث من قبل المختصين في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على السواء. فقد عرفت هذه القارة على مدار قرون متعاقبة من الزمن، تحولات وأحداث دراماتيكية/ حادة، جعلت منها محط أنظار واهتمام الدارسين من مختلف دول وقارات العالم؛ ابتداءً من الحملات الاستعمارية التي قادتها الدول الأوروبية على مناطق متفرقة من القارة أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن العشرين، وصولاً إلى موجات التحرر الواسعة التي عرفتها عدة دول من دول القارة أوائل ستينيات وسبعينيات القرن الماضي؛ مروراً بتداعيات الحربين العالميتين الأولى والثانية على أمن واستقرار القارة.

وقد عرف هذا الاهتمام تزايداً كبيراً بعد الفترة التي تلت استقلال الدول الأفريقية عن مستعمراتها أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي، نتيجة الانتشار الواسع للنزاعات والصراعات التي قامت بين شعوب الدولة الواحدة حول الهوية والسلطة من جهة، وبين دول القارة نفسها على الموارد والحدود من جهة أخرى.

ولطالما اعتُبر النّزاع الذي نشب بين كل "إثيوبيا" و"إرتريا" بمنطقة "القرن الأفريقي" خلال الفترة الممتدة بين سنتي (2000/1995م)، أحد أبرز أمثلة النّوع الثاني من النّزاعات التي عرفتتها أفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، لضراوته وتصلّب مواقف أطرافه حول المشكل موضوع النّزاع. فرغم المبادرات الدّولية العديدة التي طرحتها دول (كالولايات المتّحدة الأمريكيّة-روندا، وجيبوتي) ومنظّمات دولية إقليمية وعالمية (كمنظمة الأمم المتّحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية) لتسويته، غير أنّها باءت كلها بالفشل. إلا أن تبنت الجزائر مبادرة التّوسط بين الطرفين خلال سنتي (2000/1999م)؛ لتُسفر الجهود التي بذلتها في التّوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النار" في "18 جوان 2000م"، ثم التّوقيع على "اتفاق السّلام" النّهائي في "12 ديسمبر 2000م".

بيد أنّ التّطورات "السلبية" التي عرفها النّزاع بعد صدور قرار "مفوضية ترسيم الحدود الإثيوبية-الإرترية" التي تشكّلت للتحقيق في القضية، في "13 أبريل 2002م"، وإقرارها بأحقّية "إرتريا" بأغلب الأقاليم المتنازع عليها على حساب "إثيوبيا"، استناداً لمحتوى نصوص المعاهدات التاريخية الموقعة بين الطرفين (1900، 1908، 1902م)، ونصوص القانون الدّولي (قانون المعاهدات الدّولية)؛ طرحت تساؤلات عدّة حول حدود فعالية الوساطة الدّولية التي قادتها الجزائر لتسوية النّزاع، رغم الاتفاقيات التي تمّ التوصل إلى توقيعها، والتي نصّت صراحة على ضرورة الفصل في القضية باستعمال الطرائق السلمية.

من هذا المنطلق؛ تأتي هذه الدّراسة كمحاولة علمية أصيلة لتسليط الضوء على حدود فعالية الوساطة الدّولية التي قادتها الجزائر لتسوية النّزاع، عبر مختلف مراحل تطوّر -في ظل الغياب الكلي للدّراسات التي تناولت بالتحليل تقييم حدود فعالية هذا الدّور- رغم التّطورات السلبية التي عرفها ابتداءً من سنة 2002م إلى اليوم؛ بغية الوقوف على مكامن الخلل المسجلة فيها، لنفاذي تكرار نفس السيناريو والأخطاء مع الوساطة الدّولية التي تقودها الجزائر بين فرقاء الأزمة السياسية-الأمنية التي تعرفها مالي ابتداءً من سنة 2012م. ومن هذا كله نتساءل:

❖ مشكلة الدّراسة:

✓ ما حدود فعالية الوساطة الدّولية التي قادتها الجزائر بين عامي (2000 / 1999م) لتسوية النّزاع الذي نشب بين "إثيوبيا" و"إرتريا"؛ في ظل التّطورات السلبية التي عرفتتها القضية بعد صدور قرار "مفوضية ترسيم الحدود" في 13 أبريل 2002م، والذي قضى بأحقّية "إرتريا" بأغلبية الأقاليم المتنازع عليها؟

❖ فرضيات الدّراسة:

✓ يتجلّى نجاح الوساطة الجزائرية في تسوية النّزاع الإثيوبي-الإرتري؛ في قدرتها على إقناع طرفي النّزاع التّوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النّار" في (18/06/1999م)، ثم التّوقيع على "اتفاق السّلام" النّهائي في (2000/12/12م).

✓ ترجع التطورات السلبية التي عرفها النزاع بعد صدور قرار "مفوضية ترسيم الحدود" بشكل أساس؛ إلى عدم التزام أطراف المجتمع الدولي بمضمون مواد "اتفاق السلام"، والتي قضت بإلزام طرفي النزاع بالقرارات النهائية للمفوضية.

❖ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

➤ أولاً: تسليط الضوء على الخلفيات والأسباب المباشرة، ومراحل تطوّر النزاع الإثيوبي-الإرتري؛ ومناقشة بعض المبادرات الدولية التي اعتمدت لتسويته، قبيل تبني الجزائر مبادرة التوسط بين الطرفين سنة 1999م.

➤ ثانياً: دراسة طبيعة، أبعاد، ومراحل هذه الوساطة؛ واستعراض مضمون المقاربة الجزائرية المعتمدة لتسوية النزاع.

➤ ثالثاً: بحث حدود فعالية الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع، من خلال دراسة تطورات القضية بعد المرحلة التي تلت التوقيع النهائي على "اتفاق السلام النهائي" في 2000/12/12م؛ ومدى التزام كل طرف من طرفي النزاع بمضمون ما جاء فيه.

➤ رابعاً: النظر في الأسباب الحقيقية التي دفعت بإثيوبيا إلى اختراق مضمون "اتفاق السلام النهائي" الذي وقّعه بالتراضي مع إرتريا بالجزائر، وعدم التزامها بقرار "مفوضية ترسيم الحدود" الذي يعتبر نهائياً وملزماً لكلا الطرفين، وفق ما جاء في بنود "اتفاق السلام النهائي".

أمّا عن الإطار المنهجي والنّظري الذي تمّ اعتماده لتحليل موضوع الدراسة، فقد شمل:

• أولاً: الإطار المنهجي المعتمد لتحليل موضوع الدراسة:

(1) "المنهج الوصفي التحليلي": (DISCRIPTIVE ANALYTICAL METHOD)

الذي يساعد في دراسة، تحليل، وتفسير الظواهر السياسية محلّ البحث؛ من خلال تحديد خصائصها وأبعادها، وتوصيف العلاقات القائمة بين متغيّراتها. ويُعتبر "المنهج الوصفي التحليلي" من أهمّ المناهج العلمية المعتمدة في الجامعات الغربية -الإنجليزية والأمريكية- على وجه التّحديد-، في دراسة وتحليل الظواهر الإجتماعية (بما فيها السياسية) التي يُهدف من خلالها إلى فكّ علاقات الارتباط القائمة بين متغيّراتها.

(2) "منهج تحليل المضمون/ المحتوى": (CONTENT ANALYSIS METHOD).

واعتماده في هذا الدراسة، تمّ في إطار:

- تحليل محتوى خطابات رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، المتّصلة بقضية الوساطة الجزائرية في النزاع: كتّليل النصّ الكامل للخطاب الذي ألقاه خلال القمّة "36" لـ "منظمة الوحدة الأفريقية" المنعقدة بـ: "جمهورية توغو"، خلال الفترة الممتّدة بين 10-12 جويلية 2000م؛ والنّصّ الكامل الذي ألقاه خلال

القمة "37" ل: "منظمة الوحدة الأفريقية" المنعقدة بـ "جمهورية زامبيا"، بين 09-11 جويلية 2001م؛ إضافة للنص الكامل الذي ألقاه خلال مراسيم التوقيع على "اتفاق السلام" النهائي بين إثيوبيا-إريتريا بالجزائر في 2000/12/12م.

- تحليل محتوى "اتفاق السلام" النهائي الذي وقّعه طرفي النزاع، إلى جانب ممثلي هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، والجزائر بصفتها رئيس وفد التفاوض.
- تحليل محتوى بعض مواد "الدستور الجزائري" لعامي (1976م) و(2008 معدل)، ومحتوى مواد "ميثاق هيئة الأمم المتحدة"، ومواد "ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية" المتصلة بموضوع الدراسة.

• ثانياً: النظريات والمداخل العلمية (SCIENTIFIC APPROACHES) المعتمدة لتحليل موضوع الدراسة:

إضافة لجملة المناهج التي تقدّم عرضها؛ ولإيجاد نوع من التركيب المنطقي في توصيف وتفسير خلفيات، أسباب، ومراحل تطوّر النزاع الإثيوبي-الإريتري من جهة، وبحث حدود فعالية دور الجزائر كطرف وسيط في تسوية النزاع من جهة أخرى؛ اعتمدنا على توليفة نظرية متعدّدة الافتراضات، تدمج في طياتها افتراضات كل من "الواقعية الجديدة" (NEO-REALISM)، "الليبرالية المؤسسية" (LIBERAL INSTITUTIONALISM)، و"المدخل السيكلوجي" المتعلّق بدراسة أسباب النزاعات القائمة بين الدول؛ من خلال التركيز على التأثير الذي تمارسه المتغيرات المرتبطة بنفسية صناع القرار في توليد "العوامل المنتجة للنزاع".

إلى جانب هذا، تمّ توظيف ما يعرف في أدبيات العلوم السياسية بـ: "مدخل دولة ما بعد الاستعمار" (POST COLONIAL STATE APPROACH) في أفريقيا، لفهم بنية ووظائف الدولة في أفريقيا بعد الفترة الاستعمارية. ويعدّ هذا المدخل النظري، إحدى أبرز الإسهامات النظرية التي طوّرت في إطار الجهود العلمية التي قُدّمت من قبل باحثي "الدراسات السياسية المقارنة" الأمريكيين، من خلال اهتمامهم بموضوع "بناء الدولة الوطنية في أفريقيا بعد الفترة الاستعمارية"، ك: "وليام زارتمان"، ريتشارد يوسف، ومن قبلهم علماء الأنثروبولوجيا أمثال: "شمويل نواه ايسانستا" (SHMUEL NOAHEISENSTADT)، "كلود مياسو" (CLAUDE MEILLASSOUX) وآخرون. ويقوم هذا المدخل في شكله العام على افتراضات رئيسية، أبرزها: أنّ أغلب النزاعات والحروب القائمة في أفريقيا بعد الفترة التي تلت استقلال معظم دول القارة-ناتجة إمّا؛ عن عدم رضا بعض الدول بالحدود الموروثة عن الاستعمار، ومنه سعيها إلى تغييرها أو استرجاع ما تراه تاريخياً تابعاً لها من أقاليم الدول التي تجاورها، باستعمال الأساليب غير السلمية؛ أو أنّها راجعة إلى الصراعات البيئية على السلطة وإدارة شؤون الحكم فيها، بين الإثنيات المتباينة؛ جراء استحواذ البعض منها على السلطة وتهميش البقية.

فضلاً عن الاستعانة بمقاربة "الدور في السياسة الخارجية" (ROLE APPROACH IN FOREIGN POLICY) لفهم أبعاد وحدود فعالية أداء الجزائر لدور الوسيط في هذا النزاع. والدور في السياسة الخارجية كما يعرفه "كالفلي هولستي" (K. HOLSTI) في دراسته الموسومة بعنوان: "تصورات الدور القومي ودراسة السياسة الخارجية" (NATIONAL ROLE CONCEPTION IN THE STUDY OF FOREIGN POLICY) هو: "تعريف صانع السياسة الخارجية للقرارات، والالتزامات، والقواعد، والأفعال الملائمة لدولته، والسلوكيات التي يتوجب عليه انتهاجها في مختلف الظروف والأوضاع، وفي مختلف المناطق؛ ليكون الدور في "السياسة الخارجية" بهذا المعنى تعبير مباشر عن إدراك صناع القرار في الدول لحجم المقدرات المادية وغير المادية التي تحوز عليها دولهم، وما يتوجب عليهم القيام به في منطقة ما، وفي فترة معينة، لتحقيق أهداف معلومة.

من هذا المنطلق؛ فإنّ استعراض مضمون الدراسة سيكون من خلال التّطرق لثلاثة عناصر رئيسة،

هي:

• **العنصر الأول :** خلفيات، أسباب، ومراحل تطوّر النزاع الإثيوبي-الإرتري (2000/1995م).

• **العنصر الثاني :** طبيعة وأبعاد الوساطة الجزائرية في مسارات تسوية النزاع الإثيوبي-الإرتري (2000/1995م).

• **العنصر الثالث:** حدود فعالية الوساطة الجزائرية في ظلّ النّطورات السلبية للقضية بعد صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود في 13 أبريل 2002م.

❖ **العنصر الأوّل: خلفيات، أسباب، ومراحل تطوّر النزاع الإثيوبي-الإرتري (2000/1995م).**

تقتضي الضرورة المنهجية في معالجة أي ظاهرة من الظواهر المتناولة بالدراسة والبحث في العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص، التّطرق بالعرض والتّحليل لخلفيات ومراحل تطور هذه الظاهرة عبر مسارها التاريخي؛ كسبيل لفهم حركياتها (DYNAMICS) المختلفة في الحاضر القائم، وإمكانية استشراف تطوّرها المحتملة في المستقبل المنظور. لذا يشمل هذا العنصر من الدراسة؛ التّطرق بالتّحليل للجنود التاريخية للنزاع الإثيوبي-الإرتري، أسباب قيامه (المباشرة وغير المباشرة)، والتّعرض لمختلف مراحل تطوّره.

1) **الجنود التاريخية للنزاع الإثيوبي-الإرتري (1993/1896م).**

بالرّغم من أنّ بروز النزاع بين كل من "إثيوبيا" و"إرتريا" بشكل حادّ يرجع في تاريخه إلى سنة 1995م؛ تاريخ تولي "ميليس زيناوي" (MELES ZENAWI) الرئاسة في "إثيوبيا"، واعتماده لسياسة خارجية قائمة بشكل أساس على السّعي نحو فرض هيمنة إثيوبيا، وبسط نفوذها على مجريات الأحداث السياسية-الأمنية والاقتصادية

القائمة بمنطقة القرن الأفريقي؛ إلا أنّ خلفيات هذا النزاع ترجع -في امتدادها- إلى العلاقات التي ربطت بين "إثيوبيا" و"إرتريا"، منذ استقلال الثانية عن الأولى بموجب معاهدة "أديس أبابا" التي تمّ توقيعها عام 1896م.

فقد كانت في القديم كل من "إثيوبيا"، "إرتريا"، "الصومال"، "جيبوتي"، و"شمال شرق كينيا" الحالية؛ تنتمي إلى ما عرف في التاريخ بـ: "إمبراطورية الحبشة/أكسوم" (THE AKSUMITE EMPIRE)، التي تشكّلت في حدود القرن 4 ق.م، على خلفيّة النّعايش الذي حدث بين "الكوشيين" (السكان الأصليين للمنطقة الواقعة في القرن المطل على البحر الأحمر من شمال، والمحيط الهادي من جنوب شرق قارة أفريقيا) و"الجنس القوقازي" (المُمثّل في القبائل العربية الوافدة من جنوب شبه الجزيرة العربية، وجنوب شرق، ووسط مصر).¹ وجراء الصراعات البيئية التي نشبت بين مختلف القبائل المشكّلة للإمبراطورية مع أوائل القرن الثاني عشر للميلاد (1137م) -بفعل التباين العرقي القائم بينها من جهة، واختلاف انتماءاتها الدينية من جهة أخرى-، عرفت الإمبراطورية انقسامات حادّة أسفرت عن قيام كيانات سياسية متباينة، كان أكبرها من حيث المساحة "إمبراطورية إثيوبيا"؛ والتي تشكّلت من إثيوبيا وإرتريا، وأقاليم واسعة من جيبوتي والسودان ومصر، إضافة للجزر البحرية الواقعة قبالة السواحل الإرترية في البحر الأحمر.²

وقد شهدت الإمبراطورية مرحلة جديدة من التّقسيم مع الموجات الاستعمارية التي شنتها دول من أوروبا الغربية على أفريقيا أواخر القرن السادس عشر؛ حيث أسفرت هذه الموجات عن انفصال الأقاليم التي كانت متّحدة عن بعضها البعض، لتبقى كل من إثيوبيا وإرتريا متّصلتين جغرافيا، على اعتبار التّداخل العرقي الذي كان قائماً بين القبائل المستوطنة للأقاليم الجغرافية المشتركة بين المنطقتين (كإقليم العفر، التّيغري، وغيرها). إلى أن احتلت إيطاليا الإمبراطورية بجزئها، بعد احتلالها لمنطقة "القرن الأفريقي"؛ لتقدّم بذلك على الفصل بين الإقليمين، لما يمتلكه الإقليم الشمالي المطل على البحر الأحمر من أهميّة جيو-إستراتيجية، مقارنة بالإقليمي الجنوبي.³ وبعد العمليات العسكرية العديدة التي شنتها جماعات عرقية متباينة الهوية من "إثيوبيا" ضدّ القوات العسكرية الإيطالية، أُجبرت إيطاليا على الاستغناء عن "إثيوبيا"؛ ليتّم إثر ذلك إبرام "معاهدة سلام" في 2 ماي 1889م بين الطرفين، تضمّنت اعتراف "مينليك الثاني"*(MENELIK 2) بالسيادة الإيطالية على الأراضي والسواحل الإرترية، مقابل اعتراف إيطاليا باستقلال "إثيوبيا" و: "منليك الثاني" إمبراطوراً على إثيوبيا.⁴

¹- STUART MUNRO-HAY, AKSUM: AN AFRICAN CIVILISATION OF LATE ANTIQUITY(UK: BRITISH LIBRARY, 1991), P, P-22-56.

²- OP CIT.

³محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإرترية (بيروت: دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004م)، ص، ص-60، 62.

*: (17 أوت 1844 - 12 ديسمبر 1913م): تولى الحكم في إثيوبيا بعد الإمبراطور "يوحنا الرابع" (1866-1889).

⁴- موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين "أفريقيا" (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2007م)، ص، 233.

*: إيطاليا، بريطانيا، فرنسا؛ بالتحديد.

وفي إطار التنافس المحتدم بين القوى الأوروبية* مع بدايات القرن العشرين على الموارد الأولية ومناطق النفوذ في أفريقيا، راجعت إيطاليا حساباتها حول اعترافها بسيادة "إثيوبيا" على أقاليمها، إلى جانب دول أخرى في الإقليم. حيث قامت ابتداءً من عام 1935م بشنّ حملات عسكرية جديدة على المنطقة، أسفرت عن احتلالها لإثيوبيا وإرتريا؛ لتشكّل ما عُرف في التاريخ بـ: "شرق أفريقيا الإيطالية" (ITALIAN EAST AFRICA) كمنطقة نفوذ إيطالية بالمطلق.⁵

بيد أنّ السيطرة الإيطالية على هذه المنطقة لم تدم طويلاً؛ فمع بدايات عام 1941م شنت بريطانيا حملات عسكرية عديدة على منطقة "القرن الأفريقي"، استطاعت من خلالها إنهاء التواجد الإيطالي فيها، وإخضاعها لسيطرتها بشكل كلي. وبموجب "الاتفاق الأنجلو-إثيوبي" الذي وقعته إثيوبيا مع بريطانيا عام 1944م، استعادت إثيوبيا سيادتها على أقاليمها: البرية، والجوية؛ عدى كونها حبيسة جغرافياً لافتقارها لمنافذ بحرية تسهّل لها الاتصال بالعالم الخارجي.⁶ وللأهمية الجيو-إستراتيجية التي احتلها "إرتريا" من جهة الشمال، عمدت إثيوبيا -بدعم مطلق من قبل الولايات المتحدة- على إلحاقها بأراضيها في إطار "تحالف كونفدرالي" عام 1952م؛ غير أنّ الإمبراطور الإثيوبي "هايل سيلاسي" (HAILE SELASSIE) قام بإلغاء هذا الاتحاد عام 1964م، معلناً عن ضمّ الأراضي الإرترية لإثيوبيا بشكل نهائي، بالاستناد إلى الامتداد التاريخي للروابط التي جمعت قبائل البلدين.⁷ ليسفر هذا القرار عن دخول إثيوبيا والجماعات الإرترية* المناهضة لقرار ضمّ "إرتريا" لإثيوبيا في حروب طاحنة دامت لعقود من الزمن، واستمرت إلى تاريخ إعلان استقلال "إرتريا" عن "إثيوبيا" سياسياً في "03 ماي 1993م".⁸

وقد تميّزت العلاقات التي كانت قائمة بين إثيوبيا وإرتريا (الدولة الجديدة) خلال الفترة التي تلت إعلان الاستقلال؛ بالاستقرار والتعاون الثنائي المثمر. فبعد الاستقلال بأشهر قليلة فقط -وبالتحديد في أوت 1993م- أبرم الطرفان اتفاق تعاون ثنائي، شمل مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما فيها الجانب الأمني-العسكري؛ بهدف حماية الحدود المشتركة بين الدولتين.⁹ وبموجب هذا الاتفاق، سمحت إرتريا لإثيوبيا

⁵ - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. ص-60، 62.

⁶ - PASCAL BONIFACE, HUBERT VEDRINE, *ATLAS DES CRISES ET DES CONFLITS* (PARIS : ARMAND COLIN 2 EDITION, 2013). P. 85.

⁷ - أمّا اقتصادياً، فقد كانت إرتريا تابعة لإثيوبيا بشكل شبه مطلق.

*: أبرزها: "جبهة/ حركة التحرير الإرترية"؛ التي تأسست أواخر عام 1958م بمنطقة "بور سعيد" المصرية. وقد تأسست هذه الجبهة/الحركة من طرف المهاجرين الإرتريين العاملين بمصر والرافضين للإحتلال الإثيوبي لإرتريا.

⁸ - KIDANU ATINAFU, ENDAKHEW BAYEH; *THE ETHIO-ERITREAN POST-WAR STALEMATE: AN ASSESSMENT ON THE CAUSES AND PROSPECTS*, HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES, ETHIOPIA, VOL.3, NO.2, 2015.PP. 98-101.

⁹ - تعتبر إثيوبيا قطب سياسي وعسكري في شرق أفريقيا (LETHIOPIE EST UN POLE POLITIQUE ET MILITAIRE EN AFRIQUE DE L'EST)، خاصة من خلال الخبرة التي اكتسبها جيشها العسكري المتشكّل من الجماعات التي حاربت السلطة الحاكمة منذ انقلاب عام 1974 إلى غاية 1993م. كما تعتبر إثيوبيا أكبر قوة عسكرية في القرن الأفريقي، من حيث حجم القوات المسلحة، وكذا من حيث الإنفاق الدفاعي (1.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009).

-باعتبارها دولة حبيسة جغرافياً-استغلال "ميناء عصب" الاقتصادي، الواقع في الناحية الجنوبية لإريتريا، مع الحدود البرية لجيبوتي. إلا أن مسألة ترسيم الحدود بين الطرفين بقيت عالقة، باعتبار النّداخل الاثنى للقبائل المُستوطنة للأقاليم الجغرافية المشتركة بينها (كإقليم "تيغري"¹⁰، إقليم "بادمي"، "العفر"، "الأوغادين"، وغيرها من الأقاليم). وعلى هذا الأساس؛ التزمت كل دولة بالحدود التي تمّ الاتفاق عليها في معاهدة "أديس أبابا" التي وُقعت عام 1896م بين الدولتين.

(2) الأسباب المباشرة التي أدت إلى نشوب النزاع الإثيوبي-الإريتري (1995/ 2000م).

لا نبالغ إذا قلنا أن نقطة التّحول في العلاقات الإثيوبية-الإرترية في فترة ما بعد التّوقيع على "معاهدة الاستقلال" كانت سنة 1995م؛ عندما تمّ إجراء أولى الانتخابات التّعددية بإثيوبيا، والتي أسفرت عن انتخاب "مِلِس زِنَاوِي" رئيساً للحكومة و"تِيغاسو غِيدَادَا" (NEGASSO GIDADA) رئيساً للدولة. فقد عرفت العلاقات بين الدولتين خلال هذه الفترة مرحلة من التّوتر وعدم الاستقرار، جراء السياسات والتّوجهات الإقليمية الجديدة التي تبنتها إثيوبيا، والتي هدفت من خلالها السّيطرة على منطقة "القرن الأفريقي" (HORN OF AFRICA)، وضمان الحفاظ على مصالحها الحيوية فيها، على حساب مصالح ونفوذ دول المنطقة الأخرى، وعلى رأسها إريتريا.

وكرد فعل على هذه السياسات، قامت الحكومة الإرترية بإصدار مجموعة من القرارات الرامية إلى تعزيز استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي: كإصدارها لعملة نقدية جديدة خاصّة بها (الناكفا)، والاستغناء عن العملة الإثيوبية (الْبُر) في تعاملاتها الاقتصادية مع الدّول الأخرى-مع الإقرار بالمساواة بين قوتها الشرائية ونظيرتها الإثيوبية-؛ والرفع من تسعيرة الضرائب المفروضة على السّلع الإثيوبية التي كانت تُستورد عبر "ميناء عصب" الإرتري، كسبيل للإضرار بالاقتصاد الإثيوبي؛ وإلغاء جميع الرحلات الجوية التي كانت تربط "أسمرّة" ب: "أديس أبابا"؛ فضلاً عن فرضها لقيود صارمة على الرعايا الإثيوبيين العاملين في إريتريا، والوافدين إليها.¹¹

من جانبها، قامت إثيوبيا برفض الموافقة على إصدار العملة الجديدة التي اعتمدتها إريتريا، باعتبار التّبعية الاقتصادية الإرترية لإثيوبيا بموجب مضمون اتفاق الاستقلال الموقع بين الطرفين عام 1896م، ورفضها مساعي إريتريا المساواة بين القوّة الشرائية للعملة الجديدة بعملتها الوطنية. كما قامت بالتّوقف عن استعمال الموانئ البحرية الإرترية (ميناء عصب) لصالح موانئ جيبوتي، بهدف منعها من تحصيل الضرائب

¹⁰-يمثل "التّيغريين" ما نسبته "7٪" من إجمالي سكان إثيوبيا.

¹¹-ALEXANDRA MANGOLIA DIAS, AN INTER-STATE WARE IN THE POST-COLD WAR ERA: ERITREA-ETHIOPIA "1998-2000", (LONDON SCHOOL OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE, A THESIS SUBMITTED FOR THE DEGREE OF DOCTOR OF PHILOSOPHY IN INTERNATIONAL RELATIONS, 2008), P.P-45,74.

على السلع التي تستوردها، ومصاريف استخدام موانئها. ومطالبتها لإريتريا بدفع ديونها المالية المستحقة عليها بالدولار الأمريكي.¹² لتعرف القضية بين الطرفين تصعيدًا متبادلًا؛ حيث طالبت "إريتريا" بإلحاح ضرورة ترسيم الحدود البرية القائمة بينهما؛ لتتطور القضية في "6 ماي 1998م" إلى إقدام إريتريا باجتياح عسكري لبعض الأقاليم الحدودية المشتركة، معلنين بذلك عن قيام حرب شاملة، استمرت أثنائها إلى غاية التوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النار" بوساطة دولية قادتها الجزائر في "18 جوان 2000م".¹³

(3) مراحل التصعيد في النزاع الإثيوبي-الإريتري (2000/1995م).

باعتبار التقسيم النظري لمسارات تطور "النزاعات الدولية" في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة؛ يمكن تقسيم مراحل تطور النزاع الإثيوبي-الإريتري إلى أربع مراحل رئيسية، هي:

• **المرحلة الأولى؛ "مرحلة تؤثر العلاقات بين الطرفين":** بدأت هذه المرحلة مع إعلان حكومة "ميليس زناوي" في إثيوبيا عن سياساتها الإقليمية في منطقة "القرن الأفريقي"، بعد وصوله إلى سدة الحكم في ماي 1995م، واستمرت إلى غاية تاريخ مطالبة إريتريا بترسيم الحدود بينها وإثيوبيا. وقد كانت الرؤى المتضاربة لصناع القرار في كل دولة، حول الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها دولهم -بناءً على قدراتها المادية وأهميتها الجيو-إستراتيجية (بالنسبة لإريتريا) -في منطقة "القرن الأفريقي"، الأسباب الرئيسية التي أدت إلى توتر العلاقات بينها.¹⁴

• **المرحلة الثانية؛ "مرحلة الأزمة":** بدأت مع تاريخ مطالبة إريتريا بترسيم الحدود البرية بينها وإثيوبيا، واستمرت إلى غاية الاجتياح العسكري البري الذي شنته إريتريا على الأقاليم المتنازع عليها في "6 ماي 1998م". وقد طبعت هذه المرحلة التصريحات والتصريحات المضادة؛ أين عمل كل طرف على الإضرار بصورة الطرف الآخر، عبر استعماله واستغلاله لوسائل الإعلام المحلية والدولية.¹⁵

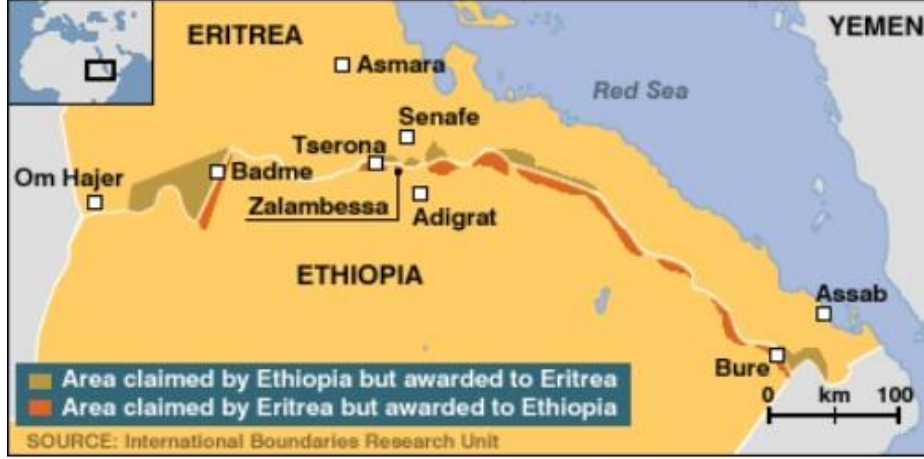
¹²- ALEXANDRA MANGOLIA DIAS, OP CIT;P.P-45,74.

¹³-ABDEL FATTAH NADIA, "ATTAQUE DES TERRITOIRES DE L'ERYTHREE PAR L'ETHIOPIE", PERSPECTIVES AFRICAINE, VOL .10, (2012).P,P-19,21.

¹⁴-DAVID STYAN, CHRONIQUES DE LA GUERRE ERYTHEO-ETHIOPIENNE ; POLITIQUE AFRICAINE, N77, MARS.2000.P,P-183,190 .

¹⁵-IBID.

خارطة جغرافية توضح الحدود السياسية التي طالبت بها كل من إثيوبيا وإرتريا خلال فترة النزاع.



المصدر:

<http://archive.dhakatribune.com/world/2016/jun/17/why-frontier-between-eritrea-and-ethiopia-conflict-zone>.

● **المرحلة الثالثة؛ مرحلة الحرب الشاملة:** امتدت هذه المرحلة من تاريخ بداية الاجتياح العسكري البري على الأقاليم الشمالية لإثيوبيا -من قبل إرتريا-، واستمرت إلى غاية التوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النار" بين الطرفين في "18 جوان 2000م". وقد عرفت هذه المرحلة، ثلاث مراحل فرعية: المرحلة الأولى؛ بدأت في "6 ماي 1998م"؛ وكانت فيها الغلبة العسكرية لصالح إرتريا. المرحلة الثانية؛ كانت في "فيفري 1999م"، وقد كانت فيها الغلبة العسكرية لصالح إثيوبيا. في حين عرفت المرحلة الثالثة في "ماي 2000م"، وكانت فيها الغلبة العسكرية لإثيوبيا؛ وتعدّ هذه المواجهة الأكثر ضراوة من بين المواجهات العسكرية الثلاث.¹⁶

● **المرحلة الرابعة؛ مرحلة المفاوضات المباشرة:** امتدت من تاريخ التوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النار"، إلى تاريخ التوقيع على "اتفاق السلام" النهائي في "2000/12/12م". ويمكن القول أنّ المفاوضات التي أشرفت عليها الجزائر خلال هذه المرحلة، كانت أقلّ صعوبة مقارنةً بالتّي أشرفت عليها في المراحل التي سبقت التوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النار"؛ لاعتبارات عدّة أهمّها: تجاوز الطرفين مرحلة الحرب -وإن كان كل طرف مجبر على التعاون لإيجاد حلّ سلمي للنّزاع، بموجب بنود "اتفاق وقف إطلاق النار" الذي وقّع

¹⁶-WAHIBEGER FERED BEZABIH, "FUNDAMENTAL CONSEQUENCES OF THE ETHIO-ERITREAN WAR [1998-2000]" , JOURNAL OF CONFLICTOLOGY, VOL. 5 (2014).P,39,44.

عليه الطرفين-، وحجم الضّغط الذي فُرض عليهما من قبل أطراف المجتمع الدّولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.¹⁷

المبادرات الدّولية التي اعتمدت لتسوية النّزاع الإثيوبي-الإرتري (1995/ 2000م).

تعدّدت المبادرات الدّولية التي طُرحت لتسوية النّزاع الإثيوبي-الإرتري قبل المبادرة الجزائرية، على نحو يمكن تقسيمها إلى قسمين؛ القسم الأوّل، يشمل مجموع المبادرات التي طرحتها دول: كالمبادرة التي قدمتها "جيبوتي" في "15 ماي 1998م"؛ والتي تمحورت حول حلّ النّزاع باللجوء إلى استعمال الأساليب الدبلوماسية ونبذ العنف؛ إلى جانب المبادرة التي طرحتها كلّ من "الولايات المتّحدة الأمريكيّة ورواندا" في "1 جوان 1998م". أمّا القسم الثاني: فيظنّ المبادرات التي طرحتها منظمات دوليّة، كالمبادرة التي طرحتها "هيئة الأمم المتّحدة" في "5 جوان 1998م".

« **مبادرة جيبوتي:** طرحتها بصفتها رئيسة لـ: "الهيئة الحكومية للتّنمية" في منطقة القرن الأفريقي-شرق أفريقيا-(INTERGOVERNMENTAL AUTHORITY ON DEVELOPMENT)؛ وقد قدّم هذه المبادرة رئيس جيبوتي السيد "حسين غوليدا" في (15 ماي 1998م)، وهدف من خلالها إلى حلّ النزاع بين الطرفين باللجوء إلى الحوار لا الحرب. إلا أنّ هذه المبادرة فشلت، على خلفية رفض إرتريا لمحتوى النقاط التي جاءت فيها، والتي تمحورت حول ضرورة انسحاب إرتريا من الأقاليم التي سيطرت عليها مع بداية الاجتياح العسكري، كخطوة أوليّة لفتح باب الحوار حول الموضوع محل الخلاف؛ حيث عدّت المبادرة مسعًا منحاذا لصالح إثيوبيا، باعتبار العلاقات الوطيدة التي كانت تربط إثيوبيا بجيبوتي في تلك الفترة، مقارنة بعلاقاتها معها.¹⁸

« **مبادرة الولايات المتّحدة الأمريكيّة ورواندا (01 جوان 1998م):** جاءت هذه المبادرة كمحاولة لتدارك فشل المبادرة الأولى. وقد طُرحت من طرف "رواندا" بدعم أمريكي، في المرحلة الثانية من مراحل المواجهة العسكرية بين "إثيوبيا" و"إرتريا"، أين مالت كفة الحرب لصالح "إثيوبيا"، بعدما كانت لصالح "إرتريا" في المرحلة الأولى. وعكس المبادرة الأولى التي رفضت من قبل "إرتريا"، فإنّ هذه المبادرة رفضتها "إثيوبيا".

وقد تمحورت هذه المبادرة حول عدد من النّقاط، أبرزها:

- التأكيد على ضرورة انسحاب القوات الإثيوبية من الأراضي المتنازع عليها؛ ونزع سلاح الدّولتين.
- إخضاع المناطق المتنازع عليها لرقابة دولية.

¹⁷ - DAVID STYAN, OP CIT :P.P-180,193.

¹⁸ - العنبيكي طه حميد حسن، "تطوّرات الصراع الإثيوبي- الإرتري ومواقف القوى والمنظمات الإقليميّة والدّولية"، القادسيّة للقانون والعلوم السياسيّة، م.3، ع. 1-2، (حزيران/ كانون الثاني 2010م). ص-68.

- الشّروع في مفاوضات مباشرة بين الطرفين، بهدف إيجاد تسوية مرضية تساهم في حلّ النّزاع.¹⁹

« مبادرة هيئة الأمم المتّحدة (05 جوان 1998م): جاءت هذه المبادرة بعد أربعة أيام فقط من فشل المبادرة التي طرحتها الولايات المتّحدة الأمريكية ورواندا. لا يختلف مضمون هذه المبادرة كثيراً عن مضمون المبادرات التي سبقت، حيث دعت إلى ضرورة تغليب الحلول السليمة عن اللجوء للأساليب العسكرية. ومثلما كان شأن المبادرة الأولى والثانية، فإنّ هذه المبادرة فشلت في إقناع طرفي النّزاع بالعدول عن قرار الحرب.

❖ العنصر الثاني: طبيعة، وأبعاد الوساطة الجزائرية في مسار تسوية النّزاع الإثيوبي-الإرتري (2000/1995م)

يُعدّ احتضان وترأس الجزائر للقمة الخامسة والثلاثين (35) لمنظمة الوحدة الأفريقية، فارقة في مسار النّزاع الإثيوبي-الإرتري؛ حيث عملت القيادة الجزائرية إبّان هذه الفترة، على إيجاد تسوية مرضية للنّزاع؛ في الإطار الذي يضمن تحقيق والحفاظ على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقي بشكل خاص، وقارة أفريقيا بشكل عام.

1) طرح مبادرة الوساطة في القمة "35" لمنظمة الوحدة الأفريقية (جويلية 1999م).

كان منطلق الوساطة الجزائرية في النّزاع الإثيوبي-الإرتري القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة "الوحدة الأفريقية" التي عُقدت بالجزائر العاصمة بين 12-14 جويلية 1999م؛ فقد استطاعت الجزائر الحصول - خلال انعقاد القمة "34" لمنظمة الوحدة الأفريقية بـ "واغادوغو" عام 1998م- على موافقة الدول الأفريقية لتنظيم القمة "35" للمنظمة بالجزائر في عام 1999م. وقد كان هذا الحدث إنجازاً من الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية خلال هذه المرحلة، نظراً لحجم التراجع الذي عرفته من حيث الأداء والتأثير على المستوى القاري والعالمي مقارنة بفترة السبعينيات، خاصة مع التّحفظ الذي أبدته بعض الدول الأفريقية تجاه الطلب الجزائري، باعتبار عدم الاستقرار الأمني الداخلي الحادّ الذي عرفته الجزائر ابتداءً من سنة 1992م- بعد توقيف المسار الانتخابي-،²⁰ والذي عززته الأحداث الدّمية التي شهدتها خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1994/1998م؛ تحديداً منها العمليات الإرهابية التي عرفتها "بلدية بن طلحة" غرب الجزائر العاصمة في "22 أوت 1997م"²¹؛ و"مجزرة الرّمكة" (MASSACRE OF RAMKA) التي حدثت بولاية "غليزان" (RELIZANE) في "22 سبتمبر 1998م".²²

¹⁹- BORCHGREVINK AXEL AND SANDE LIE JON HARALD, "REGIONAL CONFLICTS AND INTERNATIONAL ENGAGEMENT ON THE HORN OF AFRICA", NERWEGIAN INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, (NUPI REPORT, 2009).P,94,69.

²⁰- عبد الله الحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظلّ الأزمة "1992-1997م" (الأردن: دار الزّاية للنشر والتّوزيع، 2012م)، ص-ص 39-56.

²¹-وفقاً لما أوردته منظمة العفو الدولية (AMNESTY INTERNATIONAL) في تقريرها الصادر بتاريخ: 19 نوفمبر 1997م.

-راجع في هذا الإطار التّقرير الصادر عن المنظمة بتاريخ: 19 نوفمبر 1997م، تحت رقم: "UA: 362/97".

إضافة للتّحدي الأمني الداخلي؛ كانت "قضية الصحراء الغربية" من بين التّحديات التي كانت تقف حجرة عثرة أمام طلب الجزائر استضافة القمّة؛ حيث حصّرت وبرمجت بعض الدّول الأفريقية -"جمهورية أفريقيا الوسطى"، "الكاميرون"، "السنغال"، "ساحل العاج"، على هامش القمّة "34" -طرح القضية للنقاش في القمّة "35" للمنظمة، مستغلّة انشغال الجزائر بوضعها الأمني الداخلي المتدهور، لقلب الكفة لصالح المغرب في القضية على حساب الجزائر، بدعم وتواطئ فرنسي.²³

وقد كان الهدف الرئيس المسطر من طرف صناع القرار في الجزائر بتقديمهم طلب استضافة القمّة، يتمثّل في توظيف القضية للتّفتيس عن الجزائر، جراء الحصار الدّولي الذي فُرض عليها بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992م. إلا أنّ إعلان السيد "اليامين زروال" الاستقالة من رئاسة الجمهورية، وتنظيمه لانتخابات رئاسية مسبقة، أسفرت عن فوز -وزير الخارجية الجزائري في عهد الرئيس "هواري بومدين"- السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بأغلبية مطلقة؛ كان له بالغ الأثر على أهداف الجزائر من استضافة القمّة. فقد عرف التّصوّر والأهداف المسطرة من طرف الجزائر من استضافة القمّة تغييراً جذرياً؛ من العمل على استغلال القمّة للتّفتيس عن الجزائر جراء الحصار الدّولي الذي فرض عليها لسنوات، إلى تسخير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية المتاحة لإنجاحها وإعادة بعث الدّور الجزائري على السّاحة الدّولية. وهذا ما يتجلّى بوضوح من خلال أولى التّحضيرات التي باشرتها رئاسة الجمهورية بعد تولي السيد "عبد العزيز بوتفليقة" الحكم؛ إذ سعت إلى إقناع القادة الأفارقة بضرورة حضور أشغال القمّة رغم الخلافات التي كانت قائمة بين معظمهم، وتباين رؤاهم تجاه طرائق معالجة مشكلات القارة. كما حرص السيد "عبد العزيز بوتفليقة" شخصياً على إرسال وفود رفيعة المستوى لبعض القادة والرؤساء الأفارقة الذين كان لهم وزن كبير في إدارة شؤون القارة.

فضلاً عن هذا كله؛ تبنت رئاسة الجمهورية -وبإيعاز مباشر من طرف الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"- خطة عمل سريعة، قامت على نقاط رئيسية شملت:

✓ العمل على إدراج قضية الإرهاب كتهديد أمني قاري جديد ومشارك في أفريقيا؛ عبر استغلال الضّجّة الإعلامية العالمية التي خلفتها التّفجيرات الإرهابية التي عرفت سفارتي الولايات المتّحدة الأمريكيّة "بنبروبي" عاصمة "كينيا"، و"دار السلام" عاصمة "تنزانيا" في (07 أوت 1998م).

ALGERIA: MASSACRES/ KILLING/ DISAPPEARANCES/ ABDUCTIONS/TORTURE, AI INDEX: MIDE 28/039/97. WWW.amnesty. Org/ar/"documents"/ind28/029/1997/es.

²²-وفقاً لما جاء في تصريح رئيس الوزراء الجزائري السيد "أحمد أويحيى"، في المؤتمر الصحفي الذي عُقد عام 2006م بإقامة الدّولة "جنان الميثاق" بالجزائر. وقد تبنت "الجماعة الإسلامية المسلّحة" (THE ARMED ISLAMIC GROUP/AIG- LE GROUP ISLAMIQUE ARME/GIA) الأعمال الإرهابيّة.

²³- محمد بوعشة، مرجع سابق. ص، ص-109، 108.

✓ فضلا عن طرح مبادرة التّوسط بين إثيوبيا وإرتريا كسبيل للتّفيس عن الجزائر، وفكّ الحصار الذي فُرض عليها من قبل أطراف المجتمع الدّولي من جهة، وإعادة بعث دورها على المستويين القاري والعالمي، من جهة أخرى.²⁴

(2) مراحل الوساطة الجزائرية في النّزاع الإثيوبي-الإرتري (2000/1999م).

باشرت الجزائر الوساطة بين الطرفين، مباشرة بعد انقضاء أشغال "قمة منظمة الوحدة الأفريقية"؛ وقد عملت خلال هذه المرحلة على الاستماع لطروحات ومطالب كل طرف من طرفي النّزاع حول القضية، بهدف بناء استراتيجية وخطة عمل واضحة المعالم حول كيفية حل النزاع الحدودي. وقد مرّ مسار تسوية النّزاع الإثيوبي-الإرتري الذي قاندهت الجزائر بمشاركة أطراف من المجتمع الدّولي؛ بمرحلتين رئيسيتين:

● **المرحلة الأولى:** يمكن تسميتها بـ: "مرحلة المفاوضات غير المباشرة/ مرحلة وقف إطلاق النّار"؛ امتدت من "22 جويلية 1999م" إلى غاية "18 جوان 2000م"، تاريخ التّوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النار" بين الطرفين. ترأّس الوفد الجزائري المفاوض خلال هذه المرحلة وزير العدل سابقا والوزير الأول حاليا، السيد "أحمد أويحيى"، وقد عرفت المفاوضات غير المباشرة خلال هذه المرحلة بين الطرفين سبع جولات؛ مُنيت الست الأولى منها بالفشل، واستمرت إلى غاية الجولة السابعة أين تمّ فيها تقريب وجهات نظر كل منهما حول المسائل محل الخلاف.

● **المرحلة الثانية:** فيمكن تسميتها بـ: "مرحلة الانفراج"؛ والتي امتدت من الفترة التي تلت تاريخ التّوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النّار"، إلى غاية تاريخ التّوقيع على "اتفاق السّلام النّهائي" في "12/12/2000م". وقد ترأّس الوفد الجزائري المفاوض خلال هذه المرحلة، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والمكلف بالشؤون الأفريقية، ووزير الشؤون الخارجية والتّعاون الدّولي الحالي السيّد "عبد القادر مساهل".²⁵

²⁴-(أسفرت عن مقتل 301 شخص، من بينهم 12 أمريكي وأزيد من 5077 جريح. وقد تبنى هذه العمليات "تنظيم القاعدة"؛ وعلى ضوء هذه العمليات قامت الولايات المتّحدة الأمريكية في 20 أوت من ذات السنة بقصف مخابي وملاجئ أفراد التنظيم في كل من أفغانستان والسودان، في عمليات أطلقت عليها الولايات المتّحدة الأمريكية إسم "عمليات الوصول اللانهائي" (Operations Infinite Reach).

- [راجع في هذا الإطار التّقرير الصادر عن مكتب الأمن الدبلوماسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية الأمريكية: UNITED STATES DEPARTMENT OF STATE BUREAU OF DIPLOMATIC SECURITY الموسوم بعنوان: POLITICAL VIOLENCE AGAINST AMERICANS: 1998].

²⁵- محمد بوعشة، مرجع سابق. ص، ص-129، 123.

وقد قام الاتفاق في إطاره العام على مبدئين رئيسيين، هما:

- **الأول:** التأكيد على ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، استنادًا لقرارات لائحة "منظمة الوحدة الأفريقية" رقم "14" الصادرة عن قمة القاهرة عام 1964، وضرورة التزام كل طرف بالتراجع إلى حدود ما قبل "6 ماي 1998م"؛ تاريخ اندلاع الحرب العسكرية المسلحة.
- **الثاني:** التأكيد على ضرورة تسوية النزاع بين البلدين بالوسائل السلمية والقانونية، طبقًا لمبادئ "منظمة الأمم المتحدة" و"منظمة الوحدة الأفريقية"؛ ونبذ اللجوء إلى القوة العسكرية كخيار لفرض تصوّر أو طرح، على تصوّر أو طرح آخر.²⁶

كما نصّ الاتفاق في محتوى مواده على ضرورة تشكيل لجنتين دوليتين: تُعنى الأولى بمهام تقدير خسائر الحرب من الجانبين واقتراح التعويضات اللازمة لها، واعتماد خطة لانسحاب قوات كل طرف من الأراضي المتنازع عليها. في حين حُدّدت مهام الثانية في فتح تحقيق دولي لتسوية مشكل الحدود القائم بين الدوليين، عبر التّحكيم الدولي، وترسيم الحدود بينها بشكل نهائي بالاستناد لمضمون معاهدات عام (1900 و 1902 و 1908) التي وُقعت بين إثيوبيا وإيطاليا -كدولة محتلة للأراضي الإرتريّة-، ونصوص القانون الدولي المتعلّق بمعاهدات الحدود الدولية.²⁷

(3) مقارنة الجزائر لتسوية النزاع الإثيوبي-الإرتري (2000/1999م).

- بالاستناد إلى فحوى مواد "اتفاق وقف إطلاق النّار"، واتفاق السّلام النّهائي" اللذان وُقعا بالجزائر العاصمة في "18 جوان 2000م" و"12 ديسمبر 2000م" على التّوالي، ومحتوى الخطابات الرّسمية التي ألّفها رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" خلال مختلف مراحل مسار التّسوية التي عرفها النزاع؛ يمكننا القول: أنّ المقاربة التي اعتمدتها الجزائر لتسوية النزاع، قامت في إطارها العام على خمسة ركائز رئيسية، شملت:
- **أولاً:** التأكيد أنّ إيقاف الحرب المسلحة القائمة بين الطرفين ضرورة حتمية لفتح باب الحوار، وبحث الأسباب التي أدّت إلى نشوب النزاع.²⁸
 - **ثانياً:** الحوار والالتزام بنصوص وبنود المعاهدات والمواثيق الدولية -الإقليمية والعالمية-، يعتبران السّبلان الكفيلان بحلّ النزاع القائم بين الدولتين.²⁹

²⁶-DANIEL R.MEKONNEN AND PAULO TESFAGIORGIS, "ERITREA-ETHIOPIA: THE ALGERIERS PEACE AGREEMENT AND ITS AFTERMATH" (ISSUE PAPER PRESENTED TO THE AFRICA WORKING GROUP, 2011).P,P-2,9.

²⁷-النصّ الكامل ل: "اتفاق السلام" الموقع بين إثيوبيا وإرتريا بالجزائر العاصمة، في 2000/12/12م.

²⁸-النصّ الكامل ل: "اتفاق وقف إطلاق النّار" الموقع بين إثيوبي أو إرتريا بالجزائر العاصمة، في 2000/06/18م.

- ثالثاً: تسوية النزاع لا يمكن أن يكون إلا من خلال الانخراط الجادّ والمسؤول لطرفي النزاع في مسار التسوية السلمية، واستجابتهما الإيجابية لمتطلبات بناء السلم واستدامته.
- رابعاً: التأكيد على محورية وأهمية دور أطراف المجتمع الدولي، ومسؤوليتهم في تسوية النزاع.³⁰
- خامساً: التأكيد على أهمية إجراءات بناء الثقة، وسياسة المراحل في حلّ النزاع القائم بين الطرفين.

في إطار هذه المقاربة؛ تراوحت الأساليب التي وظفتها الجزائر في سبيل إنجاح الوساطة؛ بين: استعمال أسلوب المجاملة (COURTESY) بهدف كسب ثقة، تعاطف، ودّ، وإرضاء طرفي النزاع، وتقريب وجهات نظر كل منهما حول الموضوع المتنازع عليه في بداية مسار الوساطة؛ واستعمال أسلوب الضّغط، في الجولة السابعة والأخيرة من المرحلة الأولى، بهدف إرغام وإثاء الطرفان للعدول عن مواقفهما.³¹ ثمّ توظيف أسلوب التّحذير، في المرحلة الثانية من مراحل المفاوضات، عبر تحذير الطرفان من عواقب عدم الالتزام ببندود "اتفاق وقف إطلاق النّار" الذي تمّ توقيعه بالجزائر العاصمة في "18 جوان 2000م".³²

وعلى هذا الأساس، توافق أداء الدبلوماسية الجزائرية وتصورها لطريقة حلّ النزاعات الدولية الحدودية وغير الحدودية، من حيث الظاهر والمضمون، مع المبادئ العامة التي أسست عليها السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال؛ والتي منها:

- تسوية وحلّ النزاعات الدولية باستعمال الطرائق السلمية.³³
- أهمية دور "أطراف المجتمع الدولي" / "التعاون الدولي" في حلّ الأزمات والمشكلات الدولية.³⁴
- قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.³⁵

²⁹- خطب ورسائل الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) "1ماي - 30 أوت 2000م"، النصّ الكامل لخطاب الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" خلال القمّة 36 لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة بمدينة "لومي" بدولة "الطوغو" خلال الفترة الممتدة بين يومي 12/10 جويلية 2000م، رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إصدار رئاسة الجمهورية، الجزء الثاني، 2000م.

³⁰- النصّ الكامل ل: "اتفاق السلام" الموقع بين إثيوبيا وإرتريا بالجزائر العاصمة، في 2000/12/12م.

³¹مورس هذا الأسلوب بشكل أكبر على إثيوبيا بعد تعنتها في الانصياع لمطالب التّهدنة، بعد انتصارها وسيطرتها على مجريات الحرب في جولتها الثالثة.

³²-BACH JEAN NICOLAS, "THE ETHIOPIA-ERITREA WARE", REVIEW OF AFRICAN POLITICAL ECONOMY, NO.97 (2003).P.P-373,383.

³³- المادة رقم: "89"، و"26": [دستور: 1976].

³⁴- المادة رقم: "28"، و"93": [دستور: 1976].

³⁵- المادة رقم: "86"؛ [دستور: 1976].

4) ردود الفعل الدولية من التوقيع النهائي على "اتفاق السلام" بالجزائر.

تباينت ردود أفعال أطراف المجتمع الدولي-دولاً كانت أم منظمات دولية-من التوقيع على "اتفاق السلام" النهائي بين إثيوبيا وإريتريا بالجزائر؛ إذ تراوحت هذه المواقف بين الترحيب بالتسوية السلمية للقضية، والقلق من الإنجاز الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية، باعتبار الدلالات التي يحملها نجاح الجزائر في تسوية قضية لطالما اعتبرت من أعقد القضايا النزاعية التي عرفت أفريقيا بعد مرحلة الاستعمار. وقد تجسّد هذا عملياً، من خلال موقف كل من مصر، المغرب، وليبيا؛ إلى جانب دول كبرى ومؤسسات دولية إقليمية وعالمية.

ففي الوقت الذي كان فيه موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض المنظمات الدولية مرحباً بالنتيجة التي توصّلت إليها الوساطة الجزائرية في النزاع، تراوحت مواقف الدول الإقليمية الأفريقية - خاصة: مصر، ليبيا، والمغرب-بين الحذر والقلق إزاء ما حقّقه الدبلوماسية الجزائرية. فقد اعتبرت كل من "ليبيا" و"المغرب" أنّ نجاح الجزائر في تسوية النزاع يمثل مؤشراً لبداية انبعاث الدور الجزائري في أفريقيا من جديد، وما يحمله ذلك من دلالات وتحديات لأدوارها في منطقتي المغرب العربي -بالنسبة للمغرب-والساحل الأفريقي -بالنسبة لليبيا-. أمّا بالنسبة لموقف "مصر" من نجاح الوساطة الجزائرية، فقد تُرجم في "سخط غير معلن"، على خلفية تدخل الجزائر في منطقة لطالما اعتبرت منطقة امتداد جغرافي للأمن الوطني المصري؛ فلطالما اعتبرت منطقة "القرن الأفريقي" مجالا حيويًا للنفوذ المصري، وبذلك يُعتبر أيّ تدخل خارجي في المنطقة بمثابة تهديد مباشر للمصالح والأمن المصري.³⁶

❖ **العنصر الثالث: حدود فعالية "الوساطة الجزائرية" في ظل التطورات السلبية التي عرفتتها القضية بعد التسوية النهائية للنزاع.**

رغم ما تمّ التوصل إلى توقيعه من اتفاقيات أنهت حرباً دامية استمرت لأزيد من سنة بين إثيوبيا وإريتريا؛ إلا أنّ التطورات السلبية التي عرفها النزاع بعد صدور قرار "مفوضية ترسيم الحدود" (THE ERITREAETHIOPIA BOUNDARY COMMISSION)، أثارت الكثير من التساؤلات حول فعالية الوساطة الدولية التي قادتها الجزائر لتسويته.

³⁶ - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص، ص-228، 249.

1) التطورات السلبية للنزاع الإثيوبي-الإريتري بعد التوقيع على "اتفاق الجزائر" (2000/12/12م).

ففي "13 أبريل 2002م"، أصدرت "مفوضية/ لجنة ترسيم الحدود" التي أنشأتها محكمة العدل الدولية - بموجب نصّ الفقرة "02" من المادة الرابعة لـ "اتفاق الجزائر" للتحقيق في أسباب النزاع-قرارها النهائي³⁷، حيث فصلت بأحقية إرتريا بأغلب الأقاليم المتنازع عليها، استنادًا لنصوص المعاهدات التاريخية التي تمّ توقيعها بين إثيوبيا وإيطاليا لأعوام (1900م، 1902م، 1908م)، ونصوص القانون الدولي. ورغم أنّ القرار يعتبر نهائيًا وملزمًا لكلا الطرفين وغير قابل للطعن بموجب مواد "اتفاق السلام النهائي"، إلا أنّ إثيوبيا رفضت الالتزام بمحتواه؛ لتعرف العلاقات بين الدولتين مرحلة جديدة من التوتر والتأزم.

وكمحاولة للالتفاف على مضمون القرار؛ طرحت الحكومة الإثيوبية في "25 نوفمبر 2004م" مبادرة حول الموضوع، عُرفت بـ: "خطة السلام" (THE PEACE PLAN)؛ هدفت من خلالها إلى تهدئة واحتواء الوضع المتوتر بينها وبين إرتريا من ناحية، وبينها وهيئة الأمم المتحدة من ناحية ثانية. وقد قامت هذه المبادرة على أربعة محاور رئيسية، شملت:

- القبول المبدئي بقرار مفوضية ترسيم الحدود، تأكيدًا لرغبة "إثيوبيا" في السلام وتحقيقه في المنطقة.
- الإقرار بأنّ الأسلوب السلمي هو الخيار الوحيد الكفيل بحلّ الخلافات وسوء التفاهم القائم بين البلدين.
- ضرورة حلّ الخلاف عبر الحوار المباشر، والمفاوضات.
- تراجع "إثيوبيا" عن قرارها الرفض دفع التزاماتها المالية المستحقة لـ: "مفوضية ترسيم الحدود".³⁸

بالرغم مما جاءت به المبادرة من مراجعة مبدئية للموقف الإثيوبي من القرار النهائي لـ "مفوضية ترسيم الحدود"، إلا أنّها رُفضت من قبل إرتريا بشكل قطعي، كونها تختلف من حيث المحتوى مع ما تعهّدت به إثيوبيا في "اتفاق الجزائر"، والذي نصّ في الفقرة رقم: "15" من مادته الرابعة؛ أنّ القرارات التي ستصدرها المفوضية للفصل في القضية، نهائية غير قابلة للاستئناف أو الطعن، وملزمة لكلا الطرفين في جميع حالاته: "قرارات اللجنة الخاصة بتحديد معالم الحدود، ورسمها ستكون نهائية وملزمة لكل طرف، وعلى كل منهما أن يحترم الحدود المبيّنة وكذا السلامة الترابية للطرف الآخر وسيادته".

³⁷-راجع محتوى نصّ القرار على الرابط التالي:

Decision of the Eritrea-Ethiopia boundary Commission (EEBC) regarding the delimitation of the Border between the State of Eritrea and the Federal Democratic of Ethiopia - See more at: <http://www.peaceau.org/en/article/decision-of-the-eritrea-ethiopia-boundary-commission-eebc-regarding-the-delimitation-of-the-border-between-the-state-of-eritrea-and-the-federal-democratic-of-ethiopia>.

³⁸- العنبيكي طه حميد حسن، مرجع سابق، ص، ص-63، 62.

ومن خلال تقريره السادس والعشرين الذي أعده حول تطوّرات القضية -والذي رفعه إلى الأمين العام لهيئة "الأمم المتحدة" في "7 جانفي 2008م"؛ أعلن رئيس "مفوضية ترسيم الحدود" البروفيسور والمحامي البريطاني "إليهو لوتربا كيهت" (ELIHU LAUTERPACHT)، بأن الحدود بين الطرفين تُعتبر مرسومة ومُرسمة بصورة نهائية غير قابلة للطعن أو إعادة النّظر -بموجب مضمون تقرير المفوضية الذي رُفِعَ للأمين العام لهيئة "الأمم المتحدة" السيّد "كوفي عنان" بتاريخ "27 نوفمبر 2006م" -³⁹. وقد جاء في هذا التّقرير ما فيه: "لقد رُسمت الحدود الدولية بين إرتريا وإثيوبيا بصورة نهائية، من خلال نقاط الحدود المرفقة مع التّقرير المُقدّم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 27 نوفمبر 2006م،... ولقد رُسمت الحدود نهائياً وفقاً لقرار تعيين الحدود الصادر في 13 أبريل/ نيسان 2002م، وهو وحده المعتمد قانونياً لتحديد الحدود بين البلدين".

رغم هذا، عرفت القضية بين إثيوبيا وإرتريا منحنياً خطيراً؛ إذ عادت القضية إلى مرحلة ما قبل التّوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النّار" في "18 جوان 2000م"، حيث أقدمت إثيوبيا في "15 مارس 2012م" على اجتياح إرتريا عسكري بهدف استرجاع الأقاليم محلّ النّزاع، والتي ترى أنّها تابعة لها تاريخياً. ما يطرح تساؤلات عدّة حول فعالية الوساطة الجزائرية في هذا النّزاع؟

(2) خلفيات رفض إثيوبيا الالتزام بقرار "مفوضية ترسيم الحدود" الصادر في (2002/04/13م).

بناءً على استعراض وتحليل دور الدبلوماسية الجزائرية في مختلف مراحلها؛ يمكننا القول أن النّظرات السلبية التي عرفها نزاع الحدود بين إثيوبيا وإرتريا بعد صدور قرار "مفوضية ترسيم الحدود"، لا ترجع في الأساس إلى عدم فعالية الوساطة الدولية التي قادتها الجزائر لتسوية النزاع بين الدولتين خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999م و2000م، بقدر ما ترجع لاعتبارات أخرى متعلّقة بالدّعم المطلق الذي لقيته "إثيوبيا" في القضية من قبل كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و"إسرائيل" من جهة أخرى، ولاعتبارات متعلّقة بإثيوبيا نفسها؛ والمتصلة بسعيها للحصول على منفذ بحري على المحيط الهادي، كسبيل للتخفيف من الأثر السلبي الذي فرضته الطبيعة عليها.

• أولاً: الدّعم الأمريكي لإثيوبيا في القضية:

فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، راجعت الإدارة الأمريكية سياساتها التقليدية تجاه "إثيوبيا"؛ إذ عملت على دعمها في قضاياها المختلفة، من منطلق المصالح المشتركة القائمة بين الدولتين. إذ كلّفت

³⁹- LIVIO CARBONE, THE CONFLICT BETWEEN ETHIOPIA AND ERITREA AND THE ROLE OF THE BONDARY COMMISSION. DOCUMENT PRESENTED ON JUNE 13 TH AT THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON BORDERSCAPES: SPACES IN CONFLICT/SYMBOLIC PLACES/ NETWORKS OF PEACE: UNIVERSITY OF TRENTO, ITALY, JUNE 11TH-14TH, 2006.

الولايات المتحدة الأمريكية إثيوبيا -مقابل هذا الدعم-بحماية مصالحها الحيوية في منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى، ودعم دورها الإقليمي في محاربة الإرهاب في المنطقة، وهو الدور الذي يندرج في إطار السياسة العالمية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وبالتحديد منذ إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لما عرف بـ: "مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا"(EACTI) عام 2003.⁴⁰

ويتضح هذا الدعم أيضًا، من خلال استثناء الولايات المتحدة لإثيوبيا من انتقاداتها الموجهة لسياسات الدول الأفريقية والعربية في مجالي "حقوق الإنسان" واحترام "مبادئ الديمقراطية" في ممارسة الحكم، بعد أحداث 11 سبتمبر. فطبقًا للتقارير الأمنية التي أصدرتها أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية بعد الأحداث، كثيرا ما اعتبرت إثيوبيا إحدى أبرز الدول التي عرفت انعدامًا للمساواة في ممارستها للسلطة وإدارة شؤون الحكم داخل الدولة؛ حيث تسيطر عرقية "التيغري" التي تمثل 7% من مجموع السكان في إثيوبيا، على مقاليد السلطة منذ سنة 1991م؛ لكن رغم هذا، وُصفت إثيوبيا من طرف إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" في عديد المرات بأنها: ("جزيرة استقرار" في منطقة مضطربة). كما قُدرت المساعدات الاقتصادية التي قَدِمَتها الولايات المتحدة الأمريكية لإثيوبيا خلال هذه الفترة بأكثر من ثلاث مليارات دولار سنويًا، ابتداءً من سنة 2001م.

إلى جانب دعمها دبلوماسيًا في القضية على مستوى المحافل الدولية، ما يؤشر على المكانة المتميزة التي كانت تحتلها إثيوبيا لدى الإدارة الأمريكية في أفريقيا.⁴¹ ويتجلى هذا بوضوح، من خلال ما أكّده مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لدى "هيئة الأمم المتحدة" في فترة حكم "جورج بوش الابن" الثانية، السيد: "جون بولتون"(JOHN BOLTON) في كتابه الموسوم بـ: (SURRENDER IS NOT AN OPTION: DEFENDING AMERICA AT THE UNITED NATIONS AND ABROAD)، عن المطالب المتكررة التي كانت ترده من طرف مساعدة كاتبة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية، والمُكلّفة بالشؤون الأفريقية على مستوى الوزارة (THE FORMER U.S. ASSISTANT SECRETARY OF STATE FOR AFRICAN AFFAIRS) في تلك الفترة "جنداي فريزر" (JENDAYI FRAZER)، والمتعلّقة بدعم "إثيوبيا" في مطالبتها المتصلة بقضية الحدود، على حساب قرار "مفوضية ترسيم الحدود" الذي كان لصالح "إرتريا". إذ يقول: "... ولأسباب لم أفهمها؛ طُلبت مني [عدة مرات] في مطلع عام 2006م [إعادة] فتح باب الحوار حول قرار مفوضية ترسيم الحدود [الذي جاء لصالح أرتريا]...".

⁴⁰- BACH JEAN NICOLAS, "LETHIOPIE, GENDARME DE LA CORNE DE LAFRIQUE" , ANNUAIRE FRANÇAIS DE RELATIONS INTERNATIONALES, VOL. 14 (2012),P,P-504,514.

⁴¹- OP CIT.

●ثانياً: الدّعم الإسرائيلي المطلق لإثيوبيا:

وقد تعرّز الدّعم الأمريكي لإثيوبيا في القضية، بالدّعم الذي قدّمته لها "إسرائيل" لاعتبارات متعدّدة؛ إذ تتدرج العلاقات "الإسرائيلية"-الإثيوبية في إطار علاقات "إسرائيل" المتميّزة مع معظم دول شرق أفريقيا مثل "جيبوتي" و"كينيا". وتقوم هذه العلاقات على سعي "إسرائيل" إيجاد حلفاء إقليميين تُعزّز معهم التعاون المشترك بهدف ضمان تحقيق أمنها بمستوياته الوطني والإقليمي، وبناء محاور ثنائية ومتعدّدة لمواجهة النفوذ الإسلامي السّني في منطقة الشرق الأوسط، مقابل دعمها قي قضاياها دبلوماسية على مستوى المحافل الدولية. كما يُمثّل سعي "إسرائيل" لضمان تحقيق أمنها المائي، من خلال الحفاظ على حصتها من مياه نهر النيل، أحد العوامل التي دفعت بإسرائيل إلى تعزيز علاقاتها مع إثيوبيا، ودعمها سياسياً ودبلوماسياً في قضاياها المختلفة؛ وأبرزها الخلاف الحدودي القائم بينها وإرتريا.⁴²

ويمكن التعبير على مستوى متانة العلاقات التي تربط الطرفين، باستعراض أبرز محاور التّعاون القائمة بينهما، والتي منها:

- التّعاون العسكري-الاستخباراتي: إذ تقدم إسرائيل الدّعم والتّدريب للجيش الإثيوبي؛ كما تُعدّ "إسرائيل" المورّد الرئيس للسّلاح والتكنولوجيا العسكرية لإثيوبيا؛
- متانة العلاقات الاقتصادية: فقد بلغت قيمة الواردات من إثيوبيا إلى إسرائيل ما يقارب "15" مليون دولار ما بين جانفي ونوفمبر من عام 2003م، بزيادة قدرت بـ "5%" عن عام 2002م، و20% عن عام 2000م.

إضافةً لهذه العوامل؛ فإنّ إصرار وسعي إثيوبيا الدّؤوب إلى إيجاد منفذ بحري لها على البحر الأحمر، بهدف التّخفيف من الأثر السلبي الذي فرضته الطبيعة عليها؛ يُعدّ أحد الأسباب الرئيسة التي وقفت وتقف وراء تعنّت إثيوبيا ورفضها الالتزام بقرار "مفوضية ترسيم الحدود".⁴³

(3) حدود التزام أطراف المجتمع الدولي بمسؤولياتهم تجاه إلزام طرفي النزاع بالقرار لنهائي للجنة الحدود.

كما ترجع النّظورات السلبية التي عرفتها القضية بعد صدور قرار "مفوضية ترسيم الحدود"، إلى تراخي "مجلس الأمن الدولي" في إلزام إثيوبيا بفحوى قرار المفوضية، الذي يعتبر نهائياً وملزماً. إذ يُعدّ

⁴²- BACH JEAN NICOLAS· OP CIT.

⁴³- BORCHGREVINK AXEL AND SANDE LIE JON HARALD· OP CIT.

"مجلس الأمن الدولي" في مثل هذه الحالات، جهاز "الأمم المتحدة" المخوّل له قانونيًا حمل أطراف النزاعات الدولية على الالتزام بنصوص قرارات لجان التحكيم الدولية؛ سواءً تمّ ذلك بالاستناد إلى توظيف الأساليب السلمية التي يجيزها لها "ميثاق الهيئة": كالأجواء إلى استعمال الإقناع وغيره من الأساليب الدبلوماسية؛ أو بالأجواء إلى فرض عقوبات عسكرية واقتصادية عليها، أو حتّى حصار أو مقاطعة دولية في الحالات التي تقتضي ذلك. فرغم هذه الصّفة والصّلاحيات المطلقة التي يتمتع بها "المجلس"، إلا أنّ تعاطيه مع رفض إثيوبيا الالتزام بقرار «مفوضية ترسيم الحدود»، كان سلبيًا.

(4) أبعاد نجاح الوساطة الجزائرية في تسوية النّزاع الإثيوبي-الإرتري (1999/2000م).

يُعتبر الاتفاق الذي تمّ توقيعه بين "إثيوبيا" و"إرتريا" بالجزائر العاصمة في 2000/12/12م؛ مكسبًا للدبلوماسية الجزائرية بشكل خاصّ وللجزائر بشكل عام، فقد استطاعت -الجزائر من خلال نجاحها في تسوية النّزاع- فكّ الحصار الذي كان مفروضًا عليها من قبل أطراف المجتمع الدولي ابتداءً من 1994م، على خلفيّة الانفلات الأمني الذي وقع بالبلاد بُعيد إعلان وزير الداخلية الجزائري آنذاك الجنرال "العربي بلخير" توقيف الدّور الثاني من مسار الانتخابات التشريعية، التي كان من المقرّر إجرائها في شهر جوان 1992م.

فقد استطاعت الجزائر من خلال نجاحها في تسوية النّزاع الإثيوبي-الإرتري؛ إعادة بناء علاقاتها مع دول العالم وفق منطق "التعاون المشترك، والاحترام المتبادل"؛ أبرزها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية⁴⁴، التي تعزّزت علاقاتها معها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م خاصة في المجال العسكري (مكافحة الإرهاب). وهذا ما يتجلّى بوضوح من خلال ما صرح به "فرانسيس تايلر" (FRANCISTAYLOR) رئيس "قسم مكافحة الإرهاب" بوزارة الخارجية الأمريكية خلال زيارة العمل التي قادتته إلى الجزائر في 27 جوان 2002م؛ إذ قال: "إنّ الجزائر من أصدق شركاء الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرهم ثباتاً [في مجال مكافحة الإرهاب]"⁴⁵. كما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية -من خلال دورها القيادي في "حلف شمال الأطلسي"- إدماج الجزائر -بعد نجاحها في تسوية النزاع بين الدولتين- في "الشراكة المتوسطية-الأطلسية" في صيغتيها (1+19 و 7+19). فضلا عن إعادة إحياء الدور الريادي للجزائر في إفريقيا، والعالم الثالث ككل.

⁴⁴ - يرى بعض الباحثين أنّ العلاقات الجزائرية-الأمريكية ترجع في تاريخها إلى سنة 1795م؛ تاريخ التوقيع على أول معاهدة صداقة بين الدولتين.

⁴⁵ - عز الدين قطوش، الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015م). ص-263.

خاتمة:

بناءً على كل ما تقدّم بيانه في مختلف عناصر هذه الدراسة، يمكننا القول: أنّ الوساطة التي قادتها الجزائر بين "إثيوبيا" و"إرتريا" خلال الفترة التاريخية الممتدة بين عامي 1999 و2000م؛ كانت فعّالة وناجحة، رغم التطورات السلبية التي عرفتها القضية بعد صدور قرار "مفوضية ترسيم الحدود"، التي أسستها هيئة الأمم المتحدة بموجب مضمون "المادة الرابعة" من "اتفاق السلام" النهائي للفصل في القضية عن طريق التحكيم الدولي. إذ استطاعت الجزائر بعد جهود وساطة حثيثة دامت سنة وخمسة أشهر، واستمرت على مرحلتين، أن تُقنع طرفي النزاع بتبني الخيار السلمي لتسويته؛ وهذا ما تجسّد عملياً من خلال التوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النار" في "18 جوان 2000م" بعد المرحلة الأولى من الوساطة؛ ثمّ التوقيع على "اتفاق السلام النهائي" بالجزائر العاصمة في 2000/12/12م بعد المرحلة الثانية.

أمّا التطورات السلبية التي عرفتها القضية بعد صدور قرار "مفوضية ترسيم الحدود"؛ فترجع بشكل أساس إلى عدم التزام أطراف المجتمع الدولي، وعلى رأسها الأطراف التي شاركت في التوقيع على "اتفاق السلام النهائي": كالاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية؛ إلزام إثيوبيا بالقرار النهائي للمفوضية؛ مع العلم أنّ الفقرة "15" من المادة الرابعة التي ضمّها الاتفاق، نصّت بصراحة تامّة ووضوح على إلزامية ونهائية القرار، هذا من جهة؛ وعدم التزام إثيوبيا باعتبارها أحد طرفي النزاع بمضمون القرارات الذي أصدرته "لجنة ترسيم الحدود"، جراء سعيها لإيجاد منفذ بحري على البحر الأحمر من جهة أخرى.

وتقدياً لتكرار نفس السيناريو مع أي اتفاق نهائي قد يتمخض عن المفاوضات الدولية التي تقودها الجزائر بين فرقاء الأزمة السياسية-الأمنية في مالي، باعتبار أهمية ومركزية أمن واستقرار مالي في بناء والحفاظ على الأمن الجزائري بمختلف مستوياته (المجتمعي، الوطني، الإقليمي) وأبعاده (الاقتصادي، الثقافي، السياسي... الخ)، ينبغي على الجزائر:

- الاهتمام بشكل جدّي بمطالب كل طرف من أطراف النزاع خلال مختلف مسارات ومراحل التفاوض.
- الاهتمام بمعالجة جذور الأزمة لا أعراضها، والقضاء على العوامل المساهمة في تأجيجها مرحلياً.
- تقادي استعمال أسلوب الإكراه خلال المفاوضات؛ بالضغط على طرف من أطراف النزاع لقبول تسوية معينة دون رضا واقتناع بمضمونها.
- تبني "سياسة الخطوة خطوة" / "سياسة المراحل" في تطبيق قرارات "الاتفاق النهائي"، مع مراعاة ترتيب الأولويات في التنفيذ.
- متابعة مدى التزام وجديّة الأطراف المعنية بالقضية في تطبيق قرارات "الاتفاق النهائي"، بشكل دوري ومتواصل، عبر تشكيل لجان متابعة مشتركة.

- ضرورة العمل على الحد من الدور الفرنسي والمغربي في منطقة الساحل الأفريقي بشكل عام وفي مالي بشكل خاص.

تاريخ الاستقبال: 2018-04-30

تاريخ القبول: 2018-05-21

تاريخ النشر: 2018-06-13